دائم التأخير في الرد على المكاتبات مع عدم تسليمه للمستندات في التواريخ المحددة رسميا

«الميزانيات»: بيت الزكاة لا يتعاون مع ديوان المحاسبة

■ بعض المصاريف الإدارية لا تزال تحمل على أموال الزكاة والخيرات كرواتب ومكافآت بالمخالفة لتوصية اللجنة

■ استمرار رصد اعتمادات مالية لصرف مكافأة تشجيعية دون وجه حق بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية

لجنة الميزانيات والحساب الختامي

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي لمناقشة ميزانية بيت الزكاة للسنة المالية 2016/2015 وتبين للجنة من خلال المناقشة ما يلي :-

أولا : عدم تعاون بيت الزكاة مع ديوان المحاسبة لأداء مهامه

اشتكى ديوان المحاسبة من أن بيت الزكاة لا يتعاون معه لأداء مهامه الرقابية كما نص عليها القانون حيث يتم التأخر في الرد على مكاتبات الديوان وعدم تسليمه للمستندات التي يطلبها في التواريخ المحددة رسميا والامتناع عن تزويده لبعض التقارير المهمة كتقارير التدقيق الداخلي.

إضافة إلى منع موظفي الديوان من الدخول إلى نظم الحاسب الآلي لبيت الزكاة ومطالبة الديوان بإرسال كتب رسمية قبل إقدامه على فحص استمارات الصرف وإعطاء الإدارات التي يرغب الديوان بتفتيشها وفحصها إخطارا مسبقا قبل مجيئه بالمخالفة لقانون إنشاء ديوان المحاسبة والذي نص على عنصر (المفاجأة في التفتيش).

وقد أكد الديوان أنه ماض في إجراءاته القانونية للوصول بشكواه إلى رئيس ديوان المحاسبة بسبب التدخل في اختصاصاته وقد أكدت اللجنة على متابعتها لهذا الموضوع وإخطارها بما سيتم التوصل حيث أبدى بيت الزكاة استعداده للتعاون مع الديوان.

ثانيا : متابعة اللجنة لملاحظاتها وتوصياتها على بيت الزكاة في الاجتماعات السابقة

واستكمالا لمتابعة اللجنة لمعرفة مدى جدية الجهات الحكومية في تسوية ما عليها من ملاحظات فقد أرسل بيت الزكاة ردوده إلى ديوان المحاسبة وجاري تقييمها كما سيتم تحويل عدد من الملاحظات المالية إلى إدارة المخالفات المالية لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها.

ولاحظت اللجنة أن توصياتها السابقة لم تُطبَّق إلا جزئيا رغم مرونة اللجنة مع بيت الزكاة والقاضي بالتحول التدريجي أثناء التطبيق إذ أوصت اللجنة على ضرورة الفصل التام بين المصروفات الإدارية لبيت الزكاة والتي تمول من الميزانية العامة للدولة وبين مصروفات ميزانية الخيرات والتي تمول من أموال الزكاة والمتبرعين إلا أن بيت الزكاة لا زال يحمل بعض المصاريف الإدارية على أموال الزكاة والخيرات وكافل اليتيم كرواتب ومكافآت بالمخالفة لتوصية اللجنة وملاحظات ديوان المحاسبة بهذا الشأن.

وتشدد اللجنة سنويا على ضرورة تحميل تكلفة توزيع أموال الزكاة وغيرها على الميزانية التي تمولها الدولة وليس على المتبرعين وأن تذهب تبرعاتهم بالكامل إلى مقاصدها الشرعية والخيرية دون نقصان خاصة وأن بيت الزكاة يتلقى معونة من الدولة تقدر بـ 1.5 مليون دينار لهذا الغرض بل إن هذه المعونة ينتج عنها فوائض مالية سنويا نتيجة لعدم استغلالها كاملة ، ووصلت إلى 13 مليون دينار من سنوات سابقة ويقوم باستثمارها.

ثالثا : ميزانية بيت الزكاة للسنة المالية 2016/2015

قدرت مصروفات بيت الزكاة للسنة المالية 2016/2015 بـ 22.457.000 دينار ولاحظت اللجنة أن لدى الجهة خللا في الضبط والربط في ميزانيتها بالإضافة إلى اختلاف في الإجابات بين المسؤولين.

ومن الملاحظات على ميزانية بيت الزكاة استمرارها برصد اعتمادات مالية لصرف مكافأة تشجيعية لبعض موظفيها دون وجه حق بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية والقاضي بإيقافها منذ سنة 2005 وتحفظ كل من المراقبين الماليين لدى بيت الزكاة ووزارة المالية على هذا الصرف المخالف للقانون منذ سنوات ، وتسجيل ديوان المحاسبة لملاحظته بهذا الشأن أيضا.

وقد برر بيت الزكاة هذا الصرف لمن يتقاضاها من موظفيه بتعودهم عليها كما أن إيقافها قد يؤدي إلى إضراب الموظفين عن العمل وأفاد بيت الزكاة أنه في حال رغبة اللجنة بتطبيق القانون لإيقاف هذا الصرف على بيت الزكاة فإنه يجب أن يطبق كذلك على باقي الجهات الحكومية المخالفة !!

واستنكرت اللجنة مثل هذا الرد وطالبت وزارة المالية بإلغاء ما تم اعتماده لهذا البند إلا للمستحقين منهم قانونا مع المطالبة باتخاذ ما يلزم لاسترجاع ما تم صرفه دون وجه حق وتؤكد اللجنة أن لديها مسطرة واحدة في تطبيق القانون على أي جهة كانت حفاظا على المال العام هذا ولاحظت اللجنة كثرة وجود الملاحظات على بند الرواتب ومنها صرف مكافآت لفرق العمل أثناء الدوام الرسمي بالمخالفة للقانون.

أما فيما يخص المشاريع الإنشائية ، فقد تبين للجنة الضعف الشديد في نسب الصرف على مشاريع بيت الزكاة والبالغة 8% فقط وشددت اللجنة على ضرورة متابعة الجهة لمشاريعها خاصة وأنها بعضها يعود لسنوات سابقة.

حددت جلسة 18 مايو للحكم في القضية

«التمييز» تخلي سبيل البراك

مواطنون امام قاعة محاكمة البراك

قررت محكمة التمييز إخلاء سبيل النائب السابق مسلم البراك بكفالة مالية قدرها ألف دينار بعد انتهاء فريق الدفاع من تقديم مرافعته في قضية أمن دولة على خلفية خطابه بأحدى الندوات في شهر اكتوبر من عام 2012 ، كما حجزت القضية إلى جلسة 18 مايو المقبل للنطق بالحكم مع إخلاء السبيل.

وهذه هي ثاني جلسات محكمة التمييز بقضية حبس النائب السابق مسلم البراك للاطلاع وتصوير قرار النيابة العامة بشأن اخلاء سبيله، حيث لايزال قيد الإحتجاز حاليا في السجن المركزي تنفيذا لحكم محكمة الاستئناف بسجنه عامين مع الشغل والنفاذ وأجل البت بطلب هيئة الدفاع لاخلاء سبيله في الجلسة السابقة.

وتواجد الأمن في قصر العدل قبل الجلسة ومنع الحضور من نواب الأغلبية والناشطين من التواجد في الدور السادس حيث القاعة التي يحاكم فيها البراك واستثني الأمن من ذلك أقارب البراك من الدرجة الأولى فقط.

وكانت محكمة الإستئناف قد قضت في وقت سابق بسجن البراك عامين.

النصف : تعديلات قانون هيئة الزراعة انجاز في مكافحة الفساد السياسي والبرلماني

أكد النائب راكان النصف أن تعديلات قانون هيئة الزراعة كما انتهى اليه مجلس الأمة في المداولة الأولى يمثل انجازا في مكافحة الفساد السياسي والبرلماني عبر توزيع الحيازات الزراعية لسياسيين ونواب ومتنفذين

مؤكدا أن الضغوط المستمرة على الحكومة والنواب لالغاء تلك التعديلات تؤكد أن هناك متضررين سياسيين وتجار حيازات زراعية يريدون للوضع السابق الاستمرار لخدمة مصالحهم.

وقال النائب النصف في تصريح صحفي أمس إن رفض تعديلات المداولة الأولى ، يعني شرعنة الاعتداء على المال العام وثروات الدولة، وخلق قضية ابداعات جديدة من من بوابة الحيازات الزراعية عبر الالتفاف على القانون، متسائلا إن كانت الحكومة جادة في الاصلاح أو انها حكومة علاقات عامة هدفها المحافظة على علاقاتها مع نواب ومتنفذين على حساب مكافحة الفساد.

بدوره قال النائب عدنان عبد الصمد إنه حسب استقصائه واستشعاره لآراء غالبية النواب ، فانهم مع المداولة الاولي لقانون هيئة الزراعة كما جاءت ، موضحا أن التعديلات التي تقلص فترة انتقال الحيازة من شخص الي اخر مرفوضة تماما

واشار عبد الصمد إلى ان الحكومة كانت تؤكد علي اصرارها علي المداولة الاولي وعدم تخفيض فترة انتقال الحيازات ، مستبعدا أن تغامر بتغيير رايها الذي جاء في المداولة الاولي .

من جهته حذر النائب سعدون حماد من ان مشروع المطار تعد صارخ علي المال العام بمباركة الحكومة ، مشيرا الي ان السعر التقديري من وزارة الاشغال 900 مليون دينار ، وذكر ان الشركات التي قبل انه تم تأهيلها 23 شركة ، لافتا إلى ان الشركات الوهمية 19 شركة .

واوضح حماد في مؤتمره الصحافي بمجلس الامة ان الشركات الفعلية التي دخلت المناقصة هي 4 فقط ، وان الشركات التي قامت بسحب كراسة الشروط للمناقصة عددها 10 فقط ، مطالبا بضرورة تشكيل لجنة تحقيق من قبل مجلس الامة وتفريغ التسجيل الخاص بالاجتماعين الاول والثاني ، وان يتم التحقيق مع اعضاء لجنة المناقصات ، وان يعاد تشكيلها لانها اصبحت غير محايدة ، وانما تدار من قبل الحكومة وليس وفق قناعات اعضائها ،مؤكدا انه سيقدم هذا الطلب في جلسة اليوم الثلاثاء .

« التمييز »

للنطق بالحكم مع إخلاء السبيل .

وكانت محكمة الإستئناف قد قضت في وقت سابق بسجن البراك عامين .

« السكنية »

وقالت دشتي في تصريح صحفي أمس ان مشروع جنوب المطلاع السكني يحتوي على 30 الف وحدة سكنية ، مساحة كل منها 400 متر مربع بالإضافة إلى المباني العامة والخدمات الرئيسية .

ودعت المواطنين الراغبين بالتخصيص على المشروع ، الى مراجعة إدارة خدمة المواطن في مبنى المؤسسة الرئيسي أو أحد الفروع التابعة لها اثناء فترة الدوام الرسمي ، اعتبارا من الأحد المقبل .

مصر :

من يوليو من عام 2013، عقب عزل القوات المسلحة للرئيس محمد مرسي بعد احتجاجات شعبية حاشدة عليه.

وكانت النيابة العامة قد أحالت القضية إلى محكمة الجنايات بعدما وجهت للمتهمين تهم التجمهر، والإتلاف العمد والتخريب، والتأثير على رجال السلطة العامة.

كما وجهت للمتهمين أيضا تهمة قتل شرطي بمركز شرطة كرداسة عمدًا، والشروع في قتل آخرين، واستعمال القوة والعنف مع ضباط الشرطة، وحيازة أسلحة وذخيرة بدون ترخيص، وأسلحة بيضاء وأدوات للاعتداء على الأشخاص.

وتقع كرداسة في الشمال الغربي لمحافظة الجيزة، وكان عدد من الأشخاص قد اقتحموا قسم الشرطة بها ، بعد قصفه بقذائف صاروخية «آر بي جيه» وأطلقوا النار بكثافة تجاهه ، مما أدى إلى مقتل مامور القسم وتسعة من أفراد وأمناء الشرطة. ثم تمكنت قوات الشرطة والجيش من دخول المدينة والسيطرة عليها.

تتمات

الكويت :

الكويتية المشاركة في عاصفة الحزم من قادة وضباط وافراد الجيش الكويتي.

وذكر البيان ان الوزيرين نقلا تحيات وتقدير القيادة السياسية العليا ، ووقوف ومساندة الكويت حكومة وشعبا لدعم السعودية ودول مجلس التعاون والدول العربية المشاركة في التحالف العربي الاسلامي الموحد لعاصفة الحزم ، لاعادة الاستقرار والأمن لليمن الشقيق.

واضاف ان الوزيرين استمعا الى شرح من القادة عن المهام القتالية ، وما حققته القوات الكويتية من مشاركات ونتائج مشرفة ، ودقة قتالية عالية ، وأعطيا توجيهاتهما للقطاعات القتالية المشاركة وتمنياتهما لهم تحقيق نتائج مشرفة ، والعودة سالمين غانمين لأرض الوطن بعد أداء واجبهم الوطني ، مؤكدين على مساندة دولة الكويت لأمن السعودية ودول مجلس التعاون لدعم الأمن الخليجي.

وقال ان الوزيرين نقلا لرئيس هيئة الأركان العامة بالسعودية الفريق أول ركن عبد الرحمن بن صالح البنيان وللقوات المشاركة ، تحيات وتقدير سمو أمير البلاد والقيادة السياسية ، وتمنياتهم لرجال القوات المسلحة الكويتية البواسل ، بان تحفظهم عناية الرحمن والتوفيق والنجاح في إتمام المهام والواجبات الموكلة إليهم في مهمتهم العادلة.

واوضح البيان ان الشيخ محمد الخالد والشيخ خالد الجراح أشادا بما حققته القوات المسلحة الكويتية ، من نتائج مشرفة تعد مبعث فخر واعتزاز لكل مواطن كويتي ، ونوها باليقظة والاستعداد والتأهب التام للقيام بالمهام العسكرية بنفس الكفاءة والاقتدار ، والروح القتالية العالية التي يتمتع بها جميع عناصر القوة ، للدفاع عن أمن وسلامة واستقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وكان ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بالمملكة العربية السعودية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، ووزير الدفاع ورئيس الديوان الملكي والمستشار الخاص لخادم الحرمين الشريفين الامير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، قد التقيا امس الأول الشيخ محمد الخالد والشيخ خالد الجراح ، وأعضاء الفريق الأمني والعسكري المرافقين لهما ، وسفير الكويت لدى السعودية الشيخ ثامر جابر الأحمد الصباح حيث استعرضوا أبرز مستجدات عاصفة الحزم.

وتطرق اللقاء الى التشاور في العديد من القضايا ذات الصلة بالجوانب الأمنية والعسكرية المشتركة ، وتبادل وجهات النظر والتنسيق حول دعم أطر التعاون الأمني في مواجهة الأحداث التي تمر بها المنطقة.

في سياق متصل قدم الوزيران الخالد والجراح شرحا إلى مجلس الوزراء ، خلال اجتماعه الأسبوعي أمس ، حول نتائج الزيارة التي قاما بها إلى السعودية ، وفحوى المحادثات واللقاءات التي أجرياها مع ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ، ووزير الدفاع ورئيس الديوان الملكي المستشار الخاص لخادم الحرمين الشريفين الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ، والتي تناولت آخر تطورات الأوضاع في المنطقة.

وأعرب مجلس الوزراء عن ارتياحه وترحيبه بتبني مجلس الأمن الدولي ، يوم الثلاثاء الماضي ، مشروع القرار العربي بشأن اليمن تحت الفصل السابع ، موضحا أن دولة الكويت «إذ تثمن هذا القرار الدولي ، باعتباره رسالة قوية وواضحة تؤكد مصداقية المجتمع الدولي في تحمل مسؤوليته تجاه الشرعية والأمن والسلام الدوليين ، لتؤكد وقوفها ودعمها الكامل لكل المساعي القائمة من قبل مجلس التعاون الخليجي لدعم الشرعية الدولية ، بما يحفظ لجميع شعوب المنطقة الاستقرار والأمان والسلام ، كما تجدد التزامها القوي بالوقوف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق ودعمها لكافة الجهود المبذولة من قبل الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية ، من أجل الحفاظ على وحدة اليمن وسيادته كما تناشد جميع الأطراف اليمنية بالتنفيذ الكامل لبنود هذا القرار ودعم الشرعية الدولية .

ياسين :

الحوثيين.. أعتقد الآن أن نسبة الهدم في البنية التحتية 95 في المئة» .

وأكد ياسين أن تصريحات عبدالملك الحوثي زعيم جماعة الحوثيين أمس الأول الأحد «تنم عن مدى الإحباط الذي يعيش فيه الحوثيون وميليشيات علي عبدالله صالح... ليس لديهم مشروع سياسي حقيقي وليس لديهم رؤية من أجل الاستقرار في اليمن» ، واصفا خطاب الحوثي بالخطاب الاستفزازي وقال إن «الوضع على الأرض يتحسن باستمرار هناك عدد كبير من القتلى من الحوثيين وأتباعهم».

وأضاف «عاصفة الحزم قد آتت ثمارها واستطاعت بكل إيجابية أن تحد من سيطرتهم على اليمن» الإنسانية والإغاثية.

في غضون ذلك لم تجد مئات الأسر اليمنية سوى ركوب البحر ، عبر مضيق باب المندب الذي يعد واحدا من أهم الممرات المائية في العالم ، وذلك للنجاة بحياتهم بعد أن استهدفت ميليشيا الحوثي المنازل من دون تمييز، واضطرت أسر من عدن وغيرها للجوء إلى جيبوتي داخل معسكرات تفتقر لأبسط الخدمات الأساسية.

ويعتبر مضيق باب المندب واحدا من أهم الممرات المائية في العالم، وما لايقل عن 60 باخرة عملاقة وناقلات نفط تعبر مضيق باب المندب يوميا.

وتكمن الأهمية الكبرى لهذا الممر انه نافذة قناة السويس إلى المحيط الهادي ويقع في الأهمية بعد مضيق هرمز.

ولأهميته الكبيرة للتجارة العالمية وتصدير النفط تلاحظ قطع للبحرية الأميركية والفرنسية واللذين لهما قواعد عسكرية في جيبوتي لضمان عدم تأثر حركة الملاحة الدولية.

وفي قرية للأيتام لم تكتمل المنشآت بداخلها استقبلت الحكومة الجيبوتية مئات الأسر اليمنية التي اضطرت الى الهروب ، بعد أن بدأ الحوثيون في قصف المنازل من دون تمييز.

من جهة أخرى واصلت حملة «عاصفة الحزم» غاراتها أمس ، حيث استهدفت مخازن أسلحة وصواريخ للانقلابيين الحوثيين في أحد جبال منطقة قع عطان.

واستهدفت الضربة الجوية قرب المخازن قاعدة صواريخ ، ما تسبب في أكبر انفجار قرب صنعاء منذ أكثر من ثلاثة أسابيع من بداية ضربات عاصفة الحزم.

ويأتي ذلك بعد 24 ساعة، من إعلان الناطق الرسمي لقوات التحالف العميد ركن أحمد عسيري عن بدء المرحلة الثانية للغارات الجوية، إذ تهدف إلى دك الحركات العملياتية للميليشيات، وحماية المدنيين، ومواصلة العمليات وزير خارجية اليمن: آلاف الحوثيين قتلوا في عاصفة الحزم

الحكومة

وأثارها على دولة الكويت ، واستمع المجلس بهذا الصدد إلى شرح قدمته وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند صبيح الصبيح وأعضاء اللجنة ، تم خلاله تحديد مظاهر الاختلالات في عناصر التركيبة السكانية ، من حيث التباين الرقمي بين أعداد كل من الكويتيين والوافدين والتركيب العمري والنوعي وقوة العمل والتوزيع المهني ، بالإضافة إلى الاختلال في ميزان الجنسيات الوافدة والتوزيع النسبي لخدم المنازل مع بيان المهن والوظائف التي يشغلها الوافدون.

وقرر المجلس إحالة التقرير إلى اللجنة الوزارية للشؤون التعليمية والاجتماعية والصحية ، لاستكمال إعداد الآليات العملية اللازمة لتفعيل توصيات التقرير ومقترحاته.

الصالح :

وعن الشركات المخالفة التي لم تعقد جمعياتها العمومية ذكر ان قانون الشركات التجارية شامل وينص على عقوبات محددة خاصة ، فيما يتعلق بتمكين صغار المستثمرين من ممارسة حقوقهم لعقد الجمعيات العمومية وتحديد مستقبل الشركة . وبالنسبة الى العقوبات التي ستطبقها وزارة التجارة على الشركات المخالفة أفاد الصالح بأن ذلك سيكون بحسب اسباب الدعوة الى عقد الجمعية العمومية «واذا ما كان هناك مخالفات سيتم تطبيق النصوص الواردة في قانون الشركات عليها».

لجنة

وأشار النواب في طلبهم إلى المناقشات الدائرة حاليا حول «عملية إعادة النظر في مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية ، بدعوى تقليص ساعات الدراسة المخصصة لكل منها ، فضلاً عن تعديل مضمونها بصورة تعارضت حولها الآراء مما يهدد الكيان التعليمي للدارسين بالمدارس الحكومية ، الأمر الذي يخشى معه الأثر السلبي على ما قد يتخذ من إجراءات في هذا الشأن» .

أضافوا : « ولما كان الأساس في مسؤولية وزارة التربية هي العمل على تنمية المجتمع الكويتي، وتنشئة أجياله في اطار التكامل العلمي والروحي والخلقي والفكري والاجتماعي للطلبة الدارسين ، على ضوء مبادئ وأحكام الإسلام والتراث العربي ، وبما يتفق مع العادات والتقاليد الإسلامية الراسخة في المجتمع الكويتي ، وبالنظر إلى أن الغالب فيما أثير حول هذا الموضوع شابه الغموض وعدم وضوح الغاية أو الهدف ، الأمر الذي يتطلب قيام لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بدراسته ، ومناقشته مع الجهات المعنية ورفع تقريرها إلى مجلس الأمة» .

من جهة أخرى أعلن عضو اللجنة التعليمية النائب محمد الحويلة ان اللجنة وافقت أمس على اقتراح بشأن مراجعة رواتب الطلبة المبتعثين سنويا ، وزيادتها وفق نسبة التضخم في كل دولة من دول الابتعاث ، كما وافقت على المقترح برغبة بأن تقوم جامعة الكويت بزيادة المخصصات المالية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة ، وان تقوم وزارة التعليم بزيادة المخصصات المالية لجميع الافرع الخارجية للاتحاد ، وايضا تقوم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بزيادة المخصصات المالية للاتحاد .

وقال الحويلة إن «التعليمية» أقرت أيضا الاقتراح برغبة بشأن اجراء اختبارات للقدرات العلمية والمهنية الفنية والادارية ، حسب التخصص لحملة الشهادات الدبلوم والشهادات الجامعية من خارج البلاد ، من جهات لم تعتمد شهاداتها حتي الآن من قبل وزارة التعليم العالي ، على ان يتم اختبارهم من قبل جهات علمية دولية معتمدة في دولة الكويت .

أضاف ان اللجنة أجلت البت في المقترح بشأن فروع للجامعة في الثانوية العامة بعد الساعة 2 ظهرا ، لمزيد من الدراسة ، بينما وافقت على انشاء فروع لهيئة التعليم التطبيقي والتدريب بمحافظة الاحمدي .

في سياق آخر أكد النائب راكان النصف أن تعديلات قانون هيئة الزراعة كما انتهى اليه مجلس الأمة في المداولة الأولى ، تمثل انجازا في مكافحة الفساد السياسي والبرلماني ، عبر توزيع الحيازات الزراعية لسياسيين ونواب ومتنفذين، معتبرا أن الضغوط المستمرة على الحكومة والنواب لالغاء تلك التعديلات ، تؤكد أن هناك متضررين سياسيين وتجار حيازات زراعية يريدون للوضع السابق الاستمرار لخدمة مصالحهم.

وقال النائب النصف في تصريح صحفي أمس إن رفض تعديلات المداولة الأولى ، يعني شرعنة الاعتداء على المال العام وثروات الدولة، وخلق قضية ابداعات جديدة من من